السلطة الوطنية الفلسطينية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

كـــلـــمـــة الـــســـيـــد لـــؤي شـــبـــانـــه/ رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

لمناسبة مؤتمر " الوضع السياسي الراهن وتأثيره على صحة المرأة النفسية والاجتماعية" المنظم من قبل الحملة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، خلال الفترة من 11 – 2006/12/12 والمنعقد بالمعهد الوطني للتدريب التربوي التابع لوزارة التربية والتعليم العالي – مدينة البيره

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة المحترمين

الأخوات والاخوة الحضور مع حفظ الألقاب

يســرني أن أتحــدث الــيوم لهذه المجموعة المتميزة من المفكرين والمسئولين وقوى المجتمع المدني والنشــطاء فــي إطار الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة. وسوف أخصص حديثي لموضوع العــنف الأســري بشكل عام والعنف الممارس ضد المرأة بشكل خاص، فهذه مشكلة اجتماعية تمارس بمستويات وأشكال مختلفة، وتمارسها كافة الطبقات والشرائح الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية والعرقــية. وهــي ظاهــرة دولية لا تخص مجتمعاً بعينه، حيث يعاني المجتمع الفلسطيني كغيره من المجــتمعات مــن مشكلة العنف ضد النساء والفتيات. وعلى الرغم من الانتشار الواسع لهذه الظاهرة عالمــياً إلا أنهــا لم تحظى بالاهتمام الكافي إلا مؤخراً حيث بدأت الحركة النسوية العالمية تؤكد على أهمــية ربــط قضــايا حقوق المرأة بقضايا حقوق الإنسان واعتبار العنف ضد المرأة انتهاكاً لحقوقها الأساســية. وإيمانــاً منا بأن الخطوة الأولى لمعالجة أي مشكلة هي المكاشفة والحديث عنها سواء في وصــفها أو فــي ابــتكار الحلول المقترحة لها، فقد أدرجنا خلال عام 2005 موضوع العنف الأسري ضــمن الإحصاءات الرسمية الفلسطينية، وبذلك تكون فلسطين أول دولة عربية تجعل موضوع العنف الأســري جــزءاً مــن برنامجها الإحصائي الرسمي. وقد سعينا من خلال التواصل مع منظمة الأمم المــتحدة للســكان ووزارة شــئون المــرأة إلى اتخاذ قرار رسمي بالبدء بوضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنسي، ونأمل أن يتم العمل قريباً على إنجاز هذه الاستراتيجية بالتشارك مع الجميع.

الأخوات والأخوة

لمعالجـــة موضوع العنف الأسري والعنف ضد المرأة لا بد من التطرق إلى المشكلة من كافة جوانبها، فالعـــنف برأيـــنا نتـــيجة لـــتفاعلات كثـــيرة تشمل الجوانب التشريعية والثقافية والضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالمرء ليس عنيفاً بالطبع.

أولاً- الجانب القانوني

تلعـــب البيـــئة التشـــريعية دوراً هاماً في سلوك الأفراد، فبينما تؤكد الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشـــكال التميـــيز ضـــد المـــرأة على ضرورة قيام الدول باتخاذ الإجراءات التشريعية لتغيير القوانين والأنظمـــة والأعـــراف والممارســـات التي تشكل تمييزاً ضدها، لا سيما في الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقـــات العائلـــية، ففي فلسطين مازال العمل يتم وفق قانون العقوبات وقانون الأسرة، وهي قوانين أردنـــية ومصرية. وعلى الرغم من وجود مشروعي قانون للعقوبات وآخر للأسرة. فقانون العقوبات المعمول به في الأراضي الفلسطينية قد تضمن أحكاماً مخففة بحق مرتكبي جرائم الشرف، وربما يكون قد عكس هذا الواقع ذاته من خلال الإحصاءات، حيث بلغ عدد النساء اللواتي قتلن على أيدي أقربائهم (بذريعـــة قتل النساء باسم شرف العائلة) في الفترة ما بين أيار 2004 وتموز 2005 حوالي 25 حالة. كمـــا أن القانون لم يجرم العنف الجنسي داخل الأسرة وإنما أوجد تمييزاً بين ضحايا العنف الجنسي إن كـــن عذراوات أو غير عذراوات، وقد بلغ عدد النساء اللواتي تعرضن لاغتصاب ما يقارب 12 حالة في نفس الفترة السابقة.

ثانياً- انتشار العنف ضد المرأة في فلسطين

سوف نستعرض فيما يلي انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة في فلسطين وفقاً لنوع العنف الممارس:

أ. العنف النفسي

تشير نتائج مسح العنف الأسري الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2005 إلى أن حـــوالي 62% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج قد تعرضن للعنف النفسي، ويلاحظ ارتفاع النسبة فـــي الضـــفة الغربية أكثر من قطاع غزة، وفي الريف والحضر أكثر من مخيمات اللاجئين. وتظهر الدراســـة أن ارتفـــاع المستوى التعليمي للأنثى يخفض نسبة تعرضها للعنف النفسي، في حين لم يؤد انخـــراطها فـــي سوق العمل إلى فرق جوهري في مستوى التعرض للعنف. ويزداد العنف في الأسر الكبـــيرة الحجم، ويزداد بين الإناث الأقل سناً. ولا بد لي هنا أن أشير إلى أن مسألة العنف مع الأسف ليســـت حصراً على الخلافات الزوجية بل هي نسق عام لدى الإناث بمن فيهن غير المتزوجات والتي تعـــرض أكثر من نصفهن للعنف النفسي في عام 2005 ولا تحمل اتجاهات العنف لدى الأهل سمات مختلفة عن العنف في بيت الزوجية من حيث معدلات الانتشار والتركز.

ب. العنف الجسدي

أشارت نتائج المسح إلى أن ربع النساء اللواتي سبق لهن الزواج قد تعرضن للعنف الجسدي خلال العام 2005، وهي تقريباً متساوية حسب المنطقة ونوع التجمع السكاني. ويلاحظ أن التعليم يقلل من العنف الجسدي ضد المرأة، بينما يؤدي ارتفاع حجم الأسرة وصغر عمر المرأة الى زيادة احتمالات تعرضها للعنف الجسدي وتتعرض المرأة لنفس مستوى العنف داخل بيت الزوجية بالمقارنة مع بيت الأهل.

جـ. العنف الجنسي

أظهرت نتائج المسح أن حوالي 11% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن للعنف الجنسي خلال 2005، وهي في الضفة الغربية أعلى من قطاع غزة ولا يوجد فروق جوهرية حسب نوع التجمع السكاني. ويقلل التعليم من احتمالات تعرض المرأة للعنف الجنسي والنساء الأصغر سنا أكثر عرضة له.

د. العنف السياسي

وفي هذا المجال نستعرض أهم جوانب العنف الممارس ضد المرأة الفلسطينية على المستوى السياسي، على النحو التالي:

1. الحركة الأسيرة

تكتسب تجربة الحركة النسوية الأسيرة صفة مميزة وان تشابكت في تجربتها مع مجمل التجربة الجماعية للأسرى، فهي أكثر ألماً ومعاناة وتحمل في خصوصيتها مدى النضج الوطني في المجتمع الفلسطيني حيث تشارك المرأة بدورها النضالي إلى جانب الرجل في مقاومة الاحتلال.

وتشير بعض الإحصاءات إلى انه دخل المعتقل منذ بداية الاحتلال حتى الآن ما يقارب (عشر آلاف) امرأة فلسطينية. وشمل الاعتقال الفتيات الصغار وكبار السن، وكثيراً ما كان من بين المعتقلات أمهات قضين فترات طويلة في السجون، يذكر أن سلطات الاحتلال اعتقلت منذ بداية انتفاضة الأقصى حوالي (500) مواطنة فلسطينية، ويبلغ عدد الأسيرات في سجون الاحتلال حالياً ما يقارب (126) أسيرة، ومن إجمالي عدد الأسيرات هناك 64 منهن محكومات و 56 موقوفات و 6 إدارياً و15 منهن أقل من 18 عاما، و25 أماً. ومن الأساليب التي مورست مع المرأة الفلسطينية الأسيرة التهديد بالاعتداء الجنسي، والضغط النفسي، والشبح وعدم النوم، وأصوات التعذيب والموسيقى الصاخبة بالإضافة إلى الضرب والاعتداء. هذا بالرغم من أن ميثاق جنيف الصادر في 12 آب 1949 بشأن حماية المدنيين إبان الحرب ينص في البند الحادي والثلاثين على **انه لا يجوز أن يمارس أي ضغط لا نفسي ولا جسدي ضد المدنيين خاصة بغرض الحصول على معلومات منهم أو من طرف ثالث.**

2. العنف السياسي من قبل القوات الإسرائيلية والمستوطنين خلال العام 2005

أ. العنف السياسي ضد الإنسان (الاعتقال،الضرب، التعذيب،..)

أظهرت نتائج مسح العنف الأسري أن ثلثي النساء اللواتي تعرض أحد أفراد أسرتها لعنف سياسي ضد الإنسان قد تعرضن للعنف النفسي من قبل الزوج و (29.0%) تعرضن للعنف الجسدي و (15.4%)

قــد تعرضن للعنف الجنسي من قبل الزوج. هذا مع العلم بان نسبة النساء اللواتي أفدن أن أحد أفراد الأسرة قد تعرض لعنف سياسي ضد الإنسان بلغت (30.1%).

ب. العنف السياسي ضد المجتمع (منع التجول، الحصار، ..)

أظهرت النتائج أن ما نسبته 64% من النساء اللواتي تعرضن لعنف سياسي ضد المجتمع قد تعرضن للعــنف النفســي من قبل الزوج و (22.3%) تعرضن للعنف الجسدي و(12.2%) قد تعرضن للعنف الجنســي مــن قبل الزوج. هذا مع العلم بان نسبة النساء اللواتي أفدن بتعرض المجتمع الذي تقيم به لعنف سياسي ضد المجتمع بلغت (15.7%).

جـ- العنف السياسي ضد الممتلكات والاقتصاد (فقدان العمل، فقدان مصدر الرزق،..)

أظهــرت نــتائج مسح العنف الأسري أن أكثر من ثلثي النساء اللواتي تعرض أحد أفراد أسرتها لعنف سياســي ضــد الممــتلكات أو الاقتصاد قد تعرضن للعنف النفسي من قبل الزوج و(25.6%) للعنف الجســدي و(12.5%) تعرضــن للعنف الجنسي من قبل الزوج. هذا مع العلم بان نسبة النساء اللواتي أفدن أن أحد أفراد الأسرة قد تعرض لعنف سياسي ضد الممتلكات أو الاقتصاد بلغت (53.6%).

ثالثاً – آليات مساعدة المرأة المعنفة

أظهرت نتائج مسح العنف الأسري أن نسبة قليلة جداً من النساء اللواتي تعرضن للعنف لجأت الى المراكز النسوية لطلب الاستشارة أو التبليغ عن هذا الاعتداء للشرطة، وإنما تكلمت مع زوجها وطلبت منه التوقف عن هذا الاعتداء، حيث بلغت نسبة النساء اللواتي طلبن من الزوج وقف الاعتداء عليهن ما يقارب (43%)، منهن (59.0%) راضيات عن تجاوب الزوج بالتوقف عن الضرب. بالمقابل نجد أن (30%) من النساء اللواتي تعرضن للعنف تركن البيت وذهبن الى بيت الوالد أو أحد الأخوة لأسبوع على الأكثر حيث أن (10%) منهن غير راضيات عن المساعدة التي حصلت عليها، و (26.0%) منهن لم تترك البيت ولكن قامت بإعلام الوالدين عن الأمر، في حين لم تصل نسبة النساء اللواتي توجهن الى مراكز للنساء المعنفات لطلب الاستشارة عن (1.7%).

السيدات والسادة

ســوف أخــتم كلمتي هذه ببعض الملاحظات التي تعلمناها من تجربتنا في معالجة عملية قياس العنف الأسري بشكل كمي:

1. مــن الواضح بأن معرفتنا بموضوع العنف ضد المرأة لا زالت قليلة، وهناك حاجة لمزيد من الدراسات البحثية المعمقة في السلوك ومحددات استخدام العنف بشكل عام ومحددات استخدامه ضــد المــرأة بشــكل خاص. وهنا لا بد لي أن أشير إلى أن هناك ضرورة لقيام المؤسسات والمراكــز المهــتمة بقضايا المرأة والمراكز البحثية بعمل دراسات تحليلية معمقة لنتائج مسح العنف الأسري، ونحن على استعداد كامل لتقديم البيانات التفصيلية والمساعدة الفنية لأي باحث أو جامعة أو مركز أبحاث يرغب بالاستفادة من هذه المعلومات.

2. علـــى خـــلاف ما يعتقده الكثيرون، فإننا نرى أن جرائم القتل على خلفية الشرف نتيجة للعنف المتأصـــل داخل العائلة، وأنه لا يمكن معالجة هذه المسألة بمعزل عن العنف النفسي والجسدي والجنسي. إن هناك حاجة لتغيير جوهري في المفاهيم والسلوكيات داخل الأسرة.
3. هـــناك حاجـــة للعمـــل على زيادة وعي الجمهور بوجود مراكز تتبنى قضايا النساء المعنفات والعمل على توفير الحماية القانونية لهن.
4. لا بد من استكمال مشاريع القوانين وتهيئة البيئة التشريعية المعدله في قانون العقوبات.
5. هـــناك حاجـــة لمعالجة الموضوع من زاوية تنموية أخرى من خلال الحد من ظاهرة الزواج المـــبكر وإلزامـــية تطبيق القوانين المتعلقة بالزواج، وعمل برامج توعية خاصة بالرجال في مجال العلاقات الأسرية، على أن تشمل التوعية طلاب المدارس والجامعات.
6. وأخـــيراً، بيـــنما يشكل الاحتلال أصل جميع المشكلات، لا نستطيع أن نحصر العنف الأسري والعنف ضد المرأة بأسباب الاحتلال فقط، وعلينا النظر أيضاً داخل مجتمعنا.

أشكركم على حسن متابعتكم وأعتذر للإطالة التي كان لا بد منها.